

CE/126/3
Madrid, 4 June 2026
Original: English

البند 3

بيان الأمين العام: الرؤية الإدارية للفترة 2029-2026



منظمة الأمم المتحدة للسياحة تخضر. كل وثائق المجلس التنفيذي موجودة على موقع منظمة الأمم المتحدة للسياحة على الإنترنت www.untourism.int/ar أو على رمز الاستجابة السريعة هنا.

الرؤية الإدارية للفترة 2029-2026: ركيزة جديدة للسياحة العالمية

الملخص التنفيذي

الدورة 126 للمجلس التنفيذي هي الأولى التي تُعقد في ظلّ ولاية الأمانة العامة بعد تولّيها منصبها في 1 كانون الثاني/يناير 2026. يُحدّد هذا البيان التوجّه الاستراتيجي الذي ستسترشد به منظمة الأمم المتحدة للسياحة من عام 2026 إلى عام 2029، قبل المُقترحات الأكثر تفصيلاً التي سنُقدّم إلى المجلس للموافقة عليها.

ركّزت الأمانة العامة، خلال الأشهر الأولى من ولايتها، على فهم المنظمة: فاستمعت إلى الدول الأعضاء في جميع المناطق الست، وأجرت مراجعة شاملة لأقسام الأمانة، واستعانت بخبراء استشاريين خارجيين لإجراء تقييم مؤسسي شامل. ولقد حدّد هذا العمل، إلى جانب عمليات التدقيق والتقارير التي صدرت في السنوات الأخيرة، مجالات ثابتة يجب فيها تعزيز أسس المنظمة. ولا يمكن تحقيق أي أولوية من أولويات المنظمة على نحو مستدام ما لم تُرسّخ هذه الأسس. لذلك، فإنّ معالجة هذه الأسس تُعتبر أمراً أساسياً في هذه الولاية.

ستسترشد الولاية بثلاثة مبادئ: بناء أسس متينة تستمرّ بعد انتهاء الولاية؛ ووضع الدول الأعضاء في صميم عمل المنظمة والالتزام بعمق التنفيذ وجودته. تتنجم هذه المبادئ مع خطة المبادرات الإصلاحية للأمم المتحدة. وتتمثّل الأولويات التشغيلية الأربع المنبثقة عنها في: الأسس، والتعاون، وبناء القدرات، والاستدامة، مع إيلاء الأولوية القصوى للأسس. وسيعتمد التنفيذ على الميزانية العادية، والمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء، وصندوق تسريع السياحة المُقدّم من الإمارات العربية المتحدة والذي سيُسهم في تسريع تنفيذ هذه الرؤية الإدارية.

مشروع مقرر¹

البند 3

بيان الأمين العام: الرؤية الإدارية للفترة 2029-2026 (الوثيقة CE/126/3)

إنَّ المجلس التنفيذي،

بعد الاطلاع على بيان الأمانة العامة بشأن رؤيتها الإدارية للفترة 2029-2026 (الوثيقة CE/126/3)،

1. يُرجِّب بالرؤية الإدارية التي قدَّمتها الأمانة العامة باعتبارها دليلاً أولياً حول التوجُّه الاستراتيجي لولايتها، بانتظار المُقترحات الأكثر تفصيلاً التي ستُقدَّم إلى المجلس للموافقة عليها؛
2. يُوافق على المبادئ التوجيهية الثلاثة التي ستُحدِّد الإطار العام للولاية: بناء أُسُس مؤسسية جديدة، وضع الدول الأعضاء في صميم عمل المنظمة، والالتزام بعمق التنفيذ وجودته، انسجاماً مع خطة المبادئ الإصلاحية ضمن سياق الأمم المتحدة؛
3. يُوافق على الأولويات الأربع التي حدَّتها الأمانة العامة: الأسُس، والتعاون، وبناء القدرات، والاستدامة؛
4. يُبسط علماً بالتقييم الاستراتيجي لوضع المنظمة، المُقدَّم في البيان، ويدعم إيلاء الأولوية للأُسُس باعتبارها الأولوية الفورية في الولاية واستثماراً حيوياً في وضع المنظمة على المدى البعيد، الذي يجب التعامل معه بجديَّة وشفافية؛
5. يُرجِّب بمبادرة صندوق تسريع السياحة المدعوم من الإمارات العربية المتحدة، والذي أعلن عنه الأمين خلال الدورة 123 للمجلس التنفيذي في سيغوفيا، كشراكة تمكينية تحويلية من أجل تنفيذ هذه الرؤية الإدارية.
6. ويطلب من الأمانة العامة:
 - (أ) عرض استراتيجية توظيف صندوق تسريع السياحة على المجلس التنفيذي وبرنامج العمل المُعرَّز للفترة 2026-2027 من أجل الموافقة عليهما، واستشارة المجلس بشأن التقدُّم المُحرَّز في الهيكلية التنظيمية للأمانة مع تبلُّر هذا العمل؛
 - (ب) مواصلة برنامج الأسُس والإصلاح الذي أُطلق خلال الأشهر الأولى من ولايتها وإبقاء الأعضاء على اطلاعٍ كاملٍ ومنتظمٍ حول التقدُّم المُحرَّز؛
 - (ج) رفع تقرير في كلِّ دورة للمجلس التنفيذي حتَّى الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن تنفيذ توصيات الهيئات الإشرافية وبشأن إطار المساءلة الأوسع للمنظمة.

¹ هذا مشروع مقرر. للاطلاع على المقرر النهائي الذي يعتمد عليه المجلس التنفيذي، يُرجى مراجعة وثيقة المقررات التي تصدر بنهاية دورة المجلس.

أ. المقدمة: الدورة الأولى للمجلس التنفيذي في الولاية الجديدة

1. هذه المذكرة هي المراسلة الأولى التي تُقدّمها الأمانة العامة إلى المجلس التنفيذي في إطار ولايتها الحالية. وهي تنطلق من قناعة واضحة مفادها أنّ منظّمة الأمم المتّحدة للسياحة ينبغي أن تصبح وأن يُنظر إليها باعتبارها مؤسسة جديرة بالقطاع الذي تُمثّله؛ قطاعٌ يستأثر اليوم بما يُقارب وظيفة واحدة من بين كلّ عشر وظائف على الصعيد العالمي ويُساهم بما يُقدّر بنحو 10% من الناتج المحليّ الإجمالي العالمي، كما أنّه استقبل أكثر من 1.5 مليار وافد دولي في العام 2024. لا تزال مجالات السياسات الخمسة التي عرضتها الأمانة العامة على الأعضاء في سيجوفيا، وهي السياحة المسؤولة وبناء القدرات والتكنولوجيا من أجل الخير والتمويل المبتكر والحوكمة الذكية، تُشكّل البوصلة السياسية للولاية. من هنا، تُركّز هذه المذكرة على التوجّه المؤسسي والنهج الإداري اللذين سيُسترشد بهما في تنفيذ تلك الالتزامات.
2. تتعمّد هذه الوثيقة الالتزام بطابع استراتيجي ورفيع المستوى. أمّا المُقرّرات المُفصّلة التي ستُعرض على المجلس التنفيذي لاعتمادها، بما في ذلك استراتيجية توظيف صندوق تسريع السياحة وبرنامج العمل المُعزّز للفترة 2026-2027، فتستند إلى التوجّه المُبيّن في هذه الوثيقة. وستستمرّ الأمانة العامة أيضًا بإطلاع المجلس على العمل المتعلّق بالهيكل التنظيمي للأمانة مع تقدّم هذه الجهود نحو مراحل أكثر نضجًا.
3. كرّست الأمانة العامة الأشهر الخمسة الأولى من ولايتها لتقييم حالة المنظّمة. فقد عقدت أكثر من 35 اجتماعًا ثنائيًا على المستوى الوزاري و30 اجتماعًا على مستوى السفراء، كما تولّت شخصيًا قيادة حضور الأمانة في ثلاثة اجتماعات للجان الإقليمية في الكويت (الشرق الأوسط)، وباراغواي (الأمريكتان)، ومالطا (أوروبا).
4. يُؤكّد ذلك نهجًا قياديًا يقوم على التواصل المباشر مع الدول الأعضاء، بما يضمن أن تستند أولويات المنظّمة إلى الحوار والشاركة واحتياجات التنفيذ العملية في جميع المناطق. بالتوازي مع ذلك، أجرت الأمانة العامة استعراضًا للعمليات على نطاق الأمانة، واستعانت بخبراء استشاريين خارجيين لتقييم الإطار التشغيلي وإطار إدارة المخاطر في المؤسسة. كذلك، فعّلت شراكات استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتّحدة، بما في ذلك مع اليونسكو، وبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الطيران المدني الدولي. افتتحت أيضًا مكتبًا مواضيعيًا جديدًا في الرباط معنيًا بالابتكار الأفريقي، ودفعت قدمًا بالترتيبات الرامية إلى إنشاء المكتب المواضيعي في سمرقند لخدمة منطقة طريق الحرير.
5. ينبغي قراءة هذه المذكرة أيضًا إلى جانب التقارير الأخرى المُقدّمة إلى هذه الدورة من المجلس. فهي تُوفّر الإطار الاستراتيجي، فيما التقارير المخصّصة تتناول التفاصيل. وقد حرصت الأمانة العامة على عدم تكرار ما وردَ في تلك التقارير.
6. تتحمّل الأمانة العامة المسؤولية الكاملة بشأن التوجّه الاستراتيجي الوارد في هذه المذكرة وبشأن الإجراءات المتّخذة منذ 1 كانون الثاني/يناير 2026. أمّا المسائل المعروضة على المجلس التي تسبق ولايتها، فسُعالج بحسن نية وبما يُحقّق مصلحة المنظّمة على أفضل وجه. وتؤكد من جديد التزامها بالعمل مع الأعضاء والأمانة من أجل تعزيز المساواة والشفافية المنتظرَتين من وكالة مخصّصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ب. المنظّمة في بداية الولاية الراهنه (كانون الثاني/يناير 2026)

7. إنّ منظّمة الأمم المتحدة للسياحة هي الوكالة المخصّصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالسياحة. تتسم ولايتها بأهمية بالغة بالنسبة إلى دولها الأعضاء البالغ عددها 161 دولة، وإلى أعضائها المشاركين الستة، وإلى أكثر من 500 عضو منتسب يُمثّلون القطاع الخاصّ والأوساط الأكاديمية وسلطات المقاصد السياحية، وكذلك إلى ملايين المجتمعات المحلية التي تعتمد سُبل عيشها على قطاع يُولّد اليوم ما يُقارب وظيفة واحدة من بين كلّ عشر وظائف على الصعيد العالمي، ويتمتع بموقع فريد يُمكنه من الدفع قدمًا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
8. تشهد بيئة عمل منظّمة الأمم المتحدة للسياحة تطوّرًا مستمرًا، وحَدّدت التقارير وعمليات المراجعة المتعاقبة، التي أجرتها هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة والمراجعون الخارجيون وبناءً على طلب الدول الأعضاء، مجالات متكرّرة تستدعي تعزيز الأسس المؤسسية للمنظّمة. وقد أتاحت الأشهر الأولى من الولاية، إلى جانب الاستعراض الذي أُجريّ على نطاق الأمانة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2026، للأمانة العامة تحديد حجم العمل المطلوب. سيتطلّب هذا العمل إصلاحًا مؤسسيًا متواصلًا، بدعم من صندوق تسريع السياحة المُبيّن في القسم الخامس.
9. لدعم هذه العملية، استعانت الأمانة العامة بخبراء استشاريين خارجيين لتقييم هياكل المؤسسة وعملياتها ومقوماتها التشغيلية الأساسية وطبيعة المخاطر فيها. يهدف هذا التقييم إلى تزويد الأعضاء بخطّ أساسي واضح يُسترشد به في تحديد أولويات الإصلاح وقياس التقدّم المُحرز. وستعرض الأمانة العامة على المجلس، بكل شفافية، النتائج التي سيسفر عنها هذا التقييم.

10. يسترشد هذا الخطّ الأساسي بالرؤية الإدارية الحالية، ويُفسّر سبب اختيار الأسس المؤسسية من أولى الأولويات التشغيلية الأربع المُبَيَّنة أدناه.

III. الخطّ الأساسي الاستراتيجي للولاية

11. تُقدّم ثلاثة مبادئ الإطار الكامل للولاية. وترد الأولويات التشغيلية الأربع المنبثقة عنها في القسم الرابع.

الأسس المؤسسية أولاً

12. لا يمكن تنفيذ أي أولوية من أولويات المنظمة على نحو مستدام ما لم تُرسخ الأسس المؤسسية. لذلك، اختارت الأمانة العامة إعطاء الأولوية للعمل المتعلق بالأسس المؤسسية في المرحلة المبكرة من ولايتها، بدعمٍ من صندوق تسريع السياحة المُقدّم من دولة الإمارات العربية المتحدة. يشمل هذا العمل الحوكمة الشفافة، والضوابط الداخلية المتينة، وصنع السياسات بناءً على الأدلة، والانضباط المالي، والممارسات الحديثة في مجال الموارد البشرية، والأخلاقيات والامتثال، إلى جانب البنية التشغيلية الأساسية للأمانة. يتمثل الهدف في بناء نموذج تشغيلي يخدم الأعضاء لما بعد الولاية الحالية.

الدول الأعضاء في صلب العمل

13. إنّ منظمة الأمم المتحدة للسياحة هي، في نهاية المطاف، منظمة يقودها أعضاؤها. يتمثل الالتزام الأول للأمانة العامة تجاه الدول الأعضاء البالغ عددها 161 دولة، وهي الدول التي تعهد إلى الأمانة بولايتها. ستُقاس أهمية منظمة الأمم المتحدة للسياحة بالقيمة التي تُقدّمها إلى أعضائها، سواء في مجال المشورة السياسية، أو التعاون التقني، أو بناء القدرات، أو الاضطلاع بدور جامع، أو من خلال الصوت المؤسسي الموثوق الذي تمنحه للخطة السياحية العالمية. وستضع كل أولوية وكل بند استثماري في هذه الرؤية الإدارية لهذا المعيار.

عمق التنفيذ وجودته

14. ستلتزم المنظمة بعدد أصغر من الأولويات، على أن تُنفذ بقدر أكبر من العمق والانضباط، بدلاً من الاضطلاع بولاية أوسع من دون الموارد اللازمة لإنجازها على الوجه المنشود. يُمثّل ذلك موازنة بين الولاية والموارد ومعيّار التنفيذ الذي يحقّ للأعضاء توقعه من وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

15. تتماشى هذه المبادئ الثلاثة، عن قصد، مع جدول أعمال مبادرات إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بقيم الفعالية والمساءلة وتحديد الأولويات والقرب من الناس والدول الأعضاء التي تخدمها المنظومة. وستضطلع منظمة الأمم المتحدة للسياحة بدورها كاملاً في هذا المسار التجديدي.

IV. أولويات الفترة الممتدة بين 2026-2029

16. في إطار الخطّ الأساسي الاستراتيجي هذا، ستسعى الأمانة إلى تنفيذ أربع أولويات تشغيلية هي: الأسس المؤسسية، والتعاون، وبناء القدرات، والاستدامة، وهي أولويات تُشكّل معاً بنية التنفيذ اللازمة للالتزامات السياسية التي عرضتها الأمانة العامة في سيغوفيا.

الأولوية الأولى: الأسس المؤسسية

17. سيؤدّي العمل المتعلق بالأسس المؤسسية إلى تعزيز الأطر المؤسسية والتشغيلية وأطر المساءلة في المنظمة.

الأولوية الثانية: التعاون

18. سيجري تحفيز التعاون من خلال ثلاثة محاور:

- (أ) بين الدول الأعضاء، من خلال تيسير نقل المعارف والممارسات الفضلى والسياسات بين المقاصد السياحية الناضجة والناشئة، وتعزيز دور اللجان الإقليمية باعتبارها منصات للحوار المُنظّم؛
- (ب) بين القطاعين العام والخاص، من خلال الاستفادة من شبكة تضم أكثر من 500 عضو منتسب، وتقريب الاستثمار الخاص من احتياجات الدول الأعضاء في مجال السياسات؛

(ج) مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، من خلال تعميق الشراكات التي فُعلت خلال النصف الأول من العام، بما في ذلك الشراكات مع اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها، بهدف موازنة الاستراتيجيات وتعظيم الأثر الجماعي.

الأولوية الثالثة: بناء القدرات

19. بناء القدرات هو المطلب المستمر الذي عبّرت عنه الدول الأعضاء. وتُشير التوقعات الخاصة بالقطاع إلى عجز في القوة العاملة في مجال السياحة يتجاوز 40 مليون عامل بحلول عام 2035. وستستجيب المنظمة لذلك من خلال تعزيز أكاديمية الأمم المتحدة للسياحة، التي تخدم اليوم أكثر من 60 ألف مستخدم عبر الإنترنت و20 ألف مستخدم حضورياً على الصعيد العالمي، وتوسيع شبكتها من الأعضاء المنتسبين والشركاء الأكاديميين، ومواصلة برامج التعاون التقني مع أشد فئات المهارات إلحاحاً في القطاع. وسيولى اهتمام خاص للشباب والنساء، ولاحتياجات أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، وأوضاع ما بعد الأزمات.

الأولوية الرابعة: الاستدامة

20. سيجري العمل على الاستدامة عبر أبعادها الثلاثة المعتمدة، وهي الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، من خلال إدماج العمل المناخي وحفظ التراث والتمكين الاجتماعي في الاستراتيجيات الوطنية للسياحة. وستشكل مساهمة منظمة الأمم المتحدة للسياحة في السنة الدولية للسياحة المستدامة والقادرة على الصمود (IY2027) إطاراً عاماً جزء كبير من هذا العمل، إلى جانب الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، والشراكة من أجل الجبال في منظمة الأغذية والزراعة، وغيرها من الجهات الفاعلة في المنظومة. وستواصل المنظمة وضع رفاه المجتمعات المحلية، وحماية التراث الثقافي والطبيعي، والجدوى الاقتصادية، في موضع أولويات مترابطة لا تنفصل.

v. توفير الموارد اللازمة للرؤية

21. ستوفر الموارد اللازمة لهذه الرؤية من ثلاثة مصادر من أجل تنفيذ الأولويات المبيّنة أعلاه، بما ينسجم انسجاماً وثيقاً مع برنامج العمل المُعتمد للفترة 2026-2027، الذي جاء ثمره عملية تشاور معمّقة مع الدول الأعضاء، ساهم فيها 80% من الأعضاء مباشرة من خلال استبيان.

22. أولاً، الميزانية العادية للمنظمة، التي تلتزم الأمانة العامة بإدارتها بصرامة وشفافية، بتركيز مستمر على ضبط التكاليف. يرد التقييم المالي المفصّل الذي أجراه المراجع الخارجي (إسبانيا) في البيانات المالية المُراجعة لعام 2025 المُقدّمة إلى هذه الدورة.

23. ثانياً، المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء. تُعرب الأمانة العامة عن امتنانها للمساهمات التي وردت وأُعلن عنها حتى الآن.

24. ثالثاً، صندوق تسريع السياحة المُقدّم من الإمارات العربية المتحدة. أعلنت الأمانة العامة عن الصندوق في سبغوفيا، خلال الدورة 123 للمجلس التنفيذي وقبل انتخابها، وهو لا يُقصد به أن يكون بديلاً عن الميزانية العادية، بل أداة تحفيزية لتسريع الإصلاح المؤسسي وتعزيز التنفيذ على نطاق الأولويات التشغيلية للمنظمة.

25. وفقاً لما التزمت به الأمانة العامة أمام الأعضاء، سيكون الصندوق شفافاً ومنصفاً وشاملاً. ويجري وضع إطار تنفيذي مخصّص، يُشار إليه مؤقتاً باسم مشروع UNI-T، بهدف تسريع تنفيذ برنامج العمل، بدءاً بالأسس المؤسسية. وسيُعرض الإطار المفصّل على المجلس التنفيذي للموافقة عليه.

26. سيسترشد توظيف الصندوق بثلاثة مبادئ:

(أ) الموازنة مع الأولويات التي قرّرها الأعضاء؛

(ب) التوازن الجغرافي؛

(ج) الشفافية الكاملة في الحوكمة، مع تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي بشأن الالتزامات والمبالغ والنتائج.

27. عقب استعراض لجنة البرنامج والميزانية، سيُدعى المجلس التنفيذي إلى الموافقة على استراتيجية توظيف صندوق تسريع السياحة وإطار تنفيذه، وعلى برنامج العمل المُعزّز للفترة 2026-2027، وإلى إقرار إطار المساءلة في المنظمة، الذي ستُقدّم الأمانة العامة بموجبه تقاريرها إلى الأعضاء. سيُشكّل التقدّم المُحرَز بشأن الهيكل التنظيمي للأمانة موضوع مشاورات منتظمة مع المجلس مع بلوغ هذا العمل مراحل متقدّمة من إنجازه.
28. ستبقى الأمانة العامة في حوار وثيق ومستمرّ مع الأعضاء من خلال اللجان الإقليمية، ولجان المجلس التنفيذي والجمعية العامة، وسياسة الباب المفتوح التي تنتهجها مع السفراء في مدريد والسلطات في العواصم.
29. تدعو الأمانة العامة المجلس التنفيذي إلى الاطلاع على هذه المذكرة الأولية ودعم التوجّهات الواردة فيها.
